باب
ذكْرِ حُروف الشَّفتين

اعلم أنَّ حروفَ الشَّفتين أربعةٌ، ولها مَخْرَجان: فالفاءُ من مخرجٍ واحد، وهو باطن الشَّفة السُّفلى وأطرافُ الثنايا العليا، وهي مهموسة.

والباءُ والميمُ والواوُ من مخرجٍ واحد، وهو ما بين الشَّفتين، وهنَّ مجهورات.

فأمَّا الفاءُ فإنه كان يُدْغمها في مثلها لا غير، نحْو قوله [تعالى][(١)] ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، و ﴿ لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [يوسف: ٢١، ٥٦]، و ﴿ كَيْفَ فَعَلَ ﴾ [الفيل: ١]، < و >[(٢)] ﴿ وَٱلصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُواْ ﴾ [قريش: ٢، ٣]. وشبْهه[(٣)]. وجملته[(٤)] اثنان وسبعون موضعاً[(٥)].

وأمَّا الباءُ فإنه كان يُدْغمها في مثلها، وفي الميم.

فأمَّا [في][(٦)] مثلها فنحْو قوله [تعالى][(٧)] ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٠ < و >][(٨)] ﴿ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ[(٩)] ﴾ [البقرة: ١٧٥]، < و >[(١٠)]

---

(١) زيادةٌ من ش.

(٢) زيادةٌ يقتضيها السياق.

(٣) ذكر ابن الباذش نَقْلاً عن الأهوازي أن ابن مجاهد كان يختار في قراءة أبي عمرو بالإدغام في قوله تعالى ﴿ كَيْفَ فَعَلَ ﴾ و ﴿ وَٱلصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُواْ ﴾ الإظهار؛ لأجل أن الياء ليست في موضع مَدّ، وردَّ عليه بقوله: « بل هي في موضع مَدّ، وقد نصَّ سيبويه على ذلك ». الإقناع ١/ ٢٢٠. وينظر: الكتاب ٤/ ٤٤٦.

(٤) في ش « وجملة ذلك ».

(٥) كذا ورد في: الإقناع ١/ ٢٢٠. إلا أن المالقي وابن الجزري ذكرا أن جملة ما ورد من ذلك ثلاثةٌ وعشرون حرفاً. ينظر: الدر النثير ٢/ ٨٨، النشر ١/ ٢٨١. وهو ما ورد في « فهرس » كتاب الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء البصري، ص ٨٩.

(٦، ٧) زيادتان من ش.

(٨) زيادةٌ يقتضيها السياق.

(٩) في ش « ويكذب بالدين، والعذاب بالمغفرة، والصاحب بالجنب »، تقديم وتأخير.

(١٠) زيادةٌ يقتضيها السياق.

﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦]، و﴿يُكَذِّبُ بِّٱلدِّينِ﴾ [الماعون: ١]، وشبْهه. وجملةُ ذلك أربعةٌ وخمسون موضعاً[١].

وأمَّا في الميم ففي أصْلٍ مُطَّردٍ، وهو ما جاء من قوله [تعالى][٢] ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ لا غير. وجملةُ ذلك خمسةُ مواضع: في آل عمران موضع [١٢٩]، وفي المائدة موضعان / [١٨، ٤٠]، وفي العنكبوت موضع [٢١]، وفي الفتح موضع [١٤]. ١/٢٣أ

ولم يُدْغمها بعْد ذلك فيها، نحْو قوله [تعالى][٣] ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلاً﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿يَشْعُيبُ مَا نَفْقَهُ[٤]﴾ [هود: ٩١]، و﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ﴾ [آل عمران: ١٨١]، و﴿يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ [النساء: ٨١]، ﴿و﴾[٥] ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ [الحج: ٤٤] ﴿و﴾[٦] ﴿وَٱلْمَطْلُوبُ * مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ[٧]﴾ [الحج: ٧٣، ٧٤]، ﴿سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ[٨]﴾ [مريم: ٧٩]، و﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩]، و﴿إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الحج: ٢٤]، و﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]، وشبْهه.

---

(١) لم يرد في الإقناع لابن الباذش حصرٌ لهذه المواضع، أمَّا المالقي فذكر أنها سبعةٌ وخمسون موضعاً. الدر النثير ٢/ ٩٩، وأيَّده ابن الجزري وفصَّل القول فيها، حيث ذكر أنها سبعةٌ وخمسون حرفاً عند من لم يُبَسْمِل بين السورتين ﴿الْكِتَٰبِ * بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الرعد ٤٣، إبراهيم] و﴿ٱلْأَلْبَٰبِ * بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [إبراهيم ٥٢، الحجر]، أو عند من بَسْمَل إذا لم يصل آخر السورة بالبَسْملة، وهي عنده ـ إذا وصل ـ تسعة وخمسون حرفاً؛ لزيادة آخر الرعد وإبراهيم. النشر ١/ ٢٨٠. وينظر: «فهرس» الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء البصري، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٢، ٣) زيادتان من ش.

(٤) هذه الآية ساقطةٌ من ش.

(٥، ٦) زيادتان يقتضيهما السياق.

(٧) «قدروا الله» ليست في ش.

(٨) هذه الآية ساقطةٌ من ش.

وَوَجْهُ تَخْصيصه[١] كلمةَ ﴿ يُعَذِّب مَّن يَشَآءُ ﴾ بالإدغام دون غيرها، أنه لـمَّا كانت الباءُ مُدْغمةً في الميم في الحرْف الذي في سورة البقرة[٢]؛ لكونها ساكنةً فيه بإجماعٍ عنه[٣] ـ أتْبعَ ذلك ما كان من جنسه[٤] فَأدْغَمَه[٥]؛ ليأتيَ اللفظُ بالجميع على طريقةٍ واحدةٍ من الإدغام، وأيضاً فإنه لـمَّا وَلِيَ هذه الكلمةَ[٦] واتَّصَلَ بها ما هو مُدْغَمٌ بإجماعٍ عنه كقوله [تعالى][٧] ﴿ وَيَغْفِرُ لِّمَن يَشَآءُ[٨] ﴾ [المائدة: ٤٠]، ﴿ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ ﴾ [العنكبوت: ٢١] ـ أتْبَعَهَا[٩] إياه فَأدْغَمَهَا أيضاً، كما فَعَلَ في قوله [تعالى][١٠] في الأنعام[١١] [٣٧] ﴿ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً ﴾، فَثَقَّلَهَا[١٢] اتِّبَاعاً لما تَقَدَّمه من قوله [تعالى][١٣] ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ ﴾؛ [ليأتي ذلك][١٤] على لفظٍ[١٥] واحدٍ، وطريقةٍ واحدةٍ في أشباه ذلك[١٦].

---

(١) في ش « تخصيص » .

(٢) هو قوله تعالى ﴿ وَيُعَذِّبُ مَن يَّشَآءُ ﴾ آية ٢٨٤ .

(٣) قرأ أبو عمرو ـ ومعه ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي ـ بإسكان الباء . والإدغام في هذا الموضع من باب الإدغام الصغير . ينظر : السبعة، ص ١٩٥، التيسير، ص ٨٥، الإقناع ١/ ٢٠٠، ٢٦٣، النشر ٢/ ١٠ ـ ١١ .

(٤) في ش « جنسها » .

(٥) في ش « فأدغمها » .

(٦) في ش « الكلمات » .

(٧) زيادة من ش .

(٨) قرأ أبو عمرو وابن كثير ونافع وحمزة والكسائي بجزْم الرَّاء . السبعة، ص ١٩٥، النشر ٢/ ٢٣٧ . والإدغام في هذا الموضع من باب الإدغام الصغير .

(٩) في ش « فأتبعها » .

(١٠) زيادةٌ من ش .

(١١) في الأصل « الإدغام »، تحريف .

(١٢) في الأصل « لثقله » .

(١٣، ١٤) زيادتان من ش، وهما في : الدر النثير ٢/ ١٨٦ .

(١٥) في ش « بلفظ » .

(١٦) في الأصل « لذلك » . ويلاحظ أن ابن الجزري أيَّد ما ذكره الدَّاني من علَّة في تخصيص كلمة ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَّشَآءُ ﴾ بالإدغام، معبِّراً عنه بموافقة ما جاورها، أو وجود المجاور . ينظر : النشر ١/ ٢٨٧ .

قال أبو عمرو[١]: فأمَّا قول اليزيديِّ: إن أبا عمرو إنَّما أدْغَمَ الباءَ في الميم في ذلك من أجْل كسرة الذَّال فلا يصحُّ، إذْ كان قد أظهر ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾، ﴿ و ﴾[٢] ﴿ وكَذَّبَ مُوسَى ﴾، و ﴿ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾، و﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وشبْهه ممَّا[٣] قبل الباء فيه مكسور[٤].

وأخبرني عبدالعزيز بن جعفر[٥]، قال: ثنا[٦] عبدالواحد بن عمر[٧]، قال: أخبرني عبدالله بن أحمد بن سُلَيمان[٨]، عن جعفر بن محمد الآدَمي[٩]، عن ابن سَعْدان، عن اليزيدي، عن أبي عمرو أنه أدغم ﴿ فَمَنْ تَاب مِّن بَعْدِ ظُلْمِهِ ﴾ [المائدة: ٣٩]، يعني: الباء في الميم / ، وذلك نَقْضٌ لما ٢٣/ب أصَّله، ورَدٌّ لما اعْتَلَّ في وجوب الإدغام به[١٠].

فإنْ أتى بَعْد الباء فاءٌ وتحرَّكت الباءُ ـ سواء تحرك ما قبلها أو سكَنَ ـ فلا خلافَ عنه من طريق اليزيديّ في إظهارها، نحو قوله [تعالى][١١]

(١) في ش « أبو عمر »، تحريف .
(٢) زيادةٌ يقتضيها السياق.
(٣) في النسختين « وما »، ولعلَّ الصَّوابَ ما أثبتُّه .
(٤) ذكر ابن الباذ ش أن علة الإدغام في هذا الموضع هي استثقال الخروج من الكسر إلى الضم. الإقناع ١/ ٢٠٠، وذكر ابن الجزري ما نصُّه: « قيل: إنما أراد اليزيدي إذا انضمت الباء بعد كسرة »، وعقبَّ على ذلك بقوله: « وردَّه ـ أيضاً ـ الدَّاني بإدغامه ﴿ زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ ﴾ ». النشر ١/ ٢٨٧.
(٥) هو عبدالعزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق أبو القاسم الفارسي ، سبقت ترجمته .
(٦) في ش « حدثنا » .
(٧) هو عبدالواحد بن عمر بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي، تقدمت ترجمته .
(٨) هو عبدالله بن أحمد بن سليمان بن سهل بن سلكويه أبو محمد الأصبهاني النحوي، مقرىء محقق، روى القراءة عن جعفر بن محمد الآدَمي عن ابن سعدان وابن اليزيدي والدُّوري، وروى القراءة عنه عرْضاً محمد ابن شَنَبوذ، وسماعاً الداجوني، وإجازةً عبدالواحد بن عمر. غاية النهاية ١/ ٤٠٦ .
(٩) في ش « الأموي »، تحريف . والآدَمي ـ بالمد ـ هو جعفر بن محمد أبو محمد الأصبهاني، روى القراءة عن ابن سَعْدان، وروى القراءة عنه عبدالله بن سليمان الأصبهاني. غاية النهاية ١/ ١٩٨ .
(١٠) ينظر : جامع البيان ٢/ ٤٢٦، النشر ١/ ٢٨٧ .
(١١) زيادةٌ من ش .

﴿ لاَ رَيْبَ فيه[١] ﴾ [البقرة: ٢]، و ﴿ مَن يُنِيبُ * فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ ﴾ [غافر: ١٣، ١٤] ﴿ و ﴾[٢] ﴿ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا ﴾ [البقرة: ١١٥]، و ﴿ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ[٣] ﴾ [يوسف: ٤١]، و ﴿ تَتَقَلَّبُ فِيهِ ﴾ [النور: ٣٧]، و ﴿ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ ﴾ [الطور: ٤١]، و ﴿ بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُواْ[٤] ﴾ [المؤمنون: ٧٦]، وشبْهه.

وقد كان ابن مُجَاهد كُلَّما[٥] قُرِىء عليه ذلك[٦] بالإدغام لم[٧] يُنكره.

ولم يَرْوِ الإدغامَ في ذلك عن أبي عمرو غيرُ العباسِ بن الفضْل، وليس العملُ على ذلك[٨].

وروى ابن[٩] الرُّومي عن اليزيديِّ ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ مُدْغَماً، لم يَرْوه غيرُه[١٠].

---

(١) وردت هذه الآية في مواضع أخرى من القرآن الكريم بلغت ثلاثةً وخمسين موضعاً. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص ٣٢٩، ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة، ص ٤١٥.

(٢) زيادةٌ يقتضيها السياق.

(٣) هذه الآية ساقطةٌ من ش.

(٤) هذه الآية ساقطةٌ من ش. وقد وردت هذه الآية في موضع اخر من القرآن الكريم، في القلم: ٤٧.

(٥) في ش « ربما »، تحريف.

(٦) في ش « ذلك عليه »، تقديم وتأخير.

(٧) في ش « فلم ». وقد وردت هذه العبارة في: جامع البيان ٢/ ٤٢٧، على النحو التالي: « وقد كان ابن مجاهد فيما بلغني عنه إذا قُرِىء هذا الضرب بالإدغام لم ينكره ».

(٨) ينظر: جامع البيان ٢/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧، مختصر في شواذ القرآن [القراءات]، لابن خالويه، ص ١١٧، إدغام القرّاء، للسّيرافي، ص ٩ ـ ١٠، التذكرة في القراءات الثمان ١/ ٩٠.

(٩) في الأصل « بن ». وابن الرومي هو محمد بن عمر بن عبدالله بن رومي، تقدمتْ ترجمته.

(١٠) في ش « ولم يروه مدغماً غيره ». وقد ذكر الدَّاني أن الإدغام في هذا الموضع رواه ـ أيضاً ـ عن أبي عمرو نصّاً العباس بن الفضل، وداود الأودي، وعبدالوارث بن سعيد. جامع البيان ٢/ ٤٢٧، وذكر أبو حيان أن الإدغام هنا لأبي عمرو، وقرأه بالإدغام والإظهار على أبي جعفر بن الطباع. البحر ١/ ١٦٠.

فإنْ سكنت الباءُ أدْغَمَها فيها بلا خلاف عنه أداءً ولا نصّاً[١]، نحْو قوله [عزَّ وجلَّ][٢] ﴿ أَوْ يَغْلِب فَسَوْفَ ﴾ [النساء: ٧٤]، ﴿ و ﴾[٣] ﴿ وَإِنْ تَعْجَب فَعَجَبٌ ﴾ [الرعد: ٥]، ﴿ و ﴾[٤] ﴿ وَمَن لَّمْ يَتُب فَأُوْلَئِكَ ﴾ [الحجرات: ١١]، وشبْهه[٥].

وأمَّا الميمُ فإنه كان يُدْغمها في مثلها، نحْو قوله ﴿ ءَادَم مِّن رَّبِّهِ ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿ و ﴾[٦] ﴿ وَأَعْلَم مَّا تُبْدُونَ ﴾ [البقرة: ٣٣]، و ﴿ يَعْلَم مَّا تُسِرُّونَ ﴾[٧] [النَّحل: ١٩]، و ﴿ مِنَ ٱلْعِلْم مَّالَكَ ﴾[٨] [البقرة: ١٢٠]، وشبْهه. وجملةُ ذلك مائةٌ وسبعةٌ وثلاثون موضعاً[٩].

وكان يُخْفيها عند الباء إذا تحرَّك ما قبلها لا غير، نحْو قوله [تعالى][١٠] ﴿ بِأَعْلَم بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٣]، و ﴿ أَعْلَم بِكُمْ ﴾[١١] [الإسراء: ٥٤]، و﴿ يَحْكُم بِهَا ﴾ [المائدة: ٤٤]، و ﴿ يَحْكُم بِهِ[١٢] ﴾ [المائدة: ٩٥]،

---

(١) في ش « لا نصا ».

(٢) زيادةٌ من ش .

(٣، ٤) زيادتان يقتضيهما السياق .

(٥) أدْغَمَ في هذه المواضع ـ بالإضافة إلى أبي عمرو ـ الكسائي بلا خلاف عنه، وخلاّد وهشام بخلاف عنهما . التذكرة في القراءات الثمان ١/ ١٨٣، الإقناع ١/ ٢٦٢، النشر ٢/ ٨ فما بعدها . والإدغام هنا من باب الإدغام الصغير .

(٦) زيادةٌ يقتضيها السياق .

(٧) وردت هذه الآية في موضع آخر من القرآن الكريم، في: التغابن: ٤ .

(٨) وردت هذه الآية في موضع آخر من القرآن الكريم، في: الرعد: ٣٧ .

(٩) كذا ورد في الإقناع ١/ ٢٢٨، منسوباً إلى الدَّاني، وذكر ابن الباذش أن غير الدَّاني يقول: إنها مائة وأربعون حرفاً، وكذا ورد في « فهرس » الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء البصري. ينظر: ص ٩٣ ـ ٩٦، إلاّ أن المالقي ذكر أنها مائة وتسعة وثلاثون حرفاً. ينظر: الدر النثير ٢/ ٩٠، وهو ما أيَّده ابن الجزري في النشر ١/ ٢٨٢ .

(١٠) زيادةٌ من ش .

(١١) وردت هذه الآية في موضع آخر من القرآن الكريم، في النجم: ٣٢ .

(١٢) في ش « يحكم به ويحكم بها »، تقديم وتأخير .

و﴿ لِتَحكُمَ[١] بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [النساء: ١٠٥]، و ﴿ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا ﴾ [النساء: ١٥٦]، وشبْهه. وجملةُ ذلك ثمانيةٌ وسبعون موضعاً[٢].

فإن سَكَنَ ما قبل الميم لم يُخْفها[٣]، وأظْهَرَ حركتها؛ اكتفاءً بِخفَّة[٤] السَّاكن عن خِفَّة الإخفاء، وسواء كان الساكنُ حرفَ مدٍّ ولين أو كان[٥] حرفاً جامداً، وذلك نحْو قوله [تعالى][٦] ﴿ إِبْرَٰهِيمُ بَنِيهِ ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و ﴿ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ ﴾[٧] [هود: ٦٩]، و ﴿ ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٩٤]، و﴿ ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ ﴾[٨] [البقرة: ٢٤٩]، و ﴿ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ ﴾ [المؤمنون: ١١١]، و ﴿ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا / بَيْنَهُمْ ﴾[٩] [آل عمران: ١٩]، وشبْهه[١٠]. ١/٢٤

---

(١) في ش « ليحكم » .

(٢) كذا ورد في: الإقناع ١/ ٢٢٨، والنشر ١/ ٢٩٤، وفي « فهرس » الإدغام الكبير لأبي عمرو ابن العلاء البصري، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ، إلا أن المالقي ذكر أنها تسعة وسبعون موضعاً. ينظر: الدر النثير ٢/ ١٨٠ .

(٣) في ش « يسكنها » .

(٤) في ش « بحركة » .

(٥) « كان » ساقطةٌ من ش .

(٦) زيادةٌ من ش .

(٧) وردت هذه الآية في موضع آخر من القرآن الكريم، في العنكبوت: ٣١.

(٨) في ش « لا طاقة لنا اليوم بجالوت » .

(٩) هذه الآية ساقطةٌ من ش. وقد وردت هذه الآية في موضعين آخرين من القرآن الكريم، في الشورى: ١٤، والجاثية: ١٧ .

(١٠) ذكر الدَّاني في: جامع البيان ٢/ ٤٢٥، أن عدم الإخفاء في هذه المواضع إجماع من الرواة وأهل الأداء عن أبي عمرو، إلاَّ ما حكاه أحمد بن إبراهيم القَصَبَاني، عن ابن غالب، عن شجاع أنه كان يدغم الميم في الباء، إذا لم يكن السابق قبلها حرفاً جامداً أو حرف لين، وكان حرف مدٍّ قد وليته حركة؛ لكون المد كالحركة فصار لذلك مثلها، وأجري له حكمها.

للمزيد ينظر: الإقناع ١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

قال أبو عمرو: والقُرَّاءُ يُعَبِّرون عن الميم عند الباء بالإدغام، وكذا[١] تَرْجَمَهُ اليزيديُّ عن أبي عمرو، وليس بإدغامٍ في الحقيقة؛ لامتناعِ قلبِ الميم باءً، وإدخالها فيها إدخالاً شديداً في ذلك، إذْ هو حقيقةُ باب الإدغام، وإنَّما استُثْقِلَت الحركةُ على الميم فأزيلتْ تخفيفاً، فَخَفِيَت الميم لذلك[٢]، وهذا قولُ جميعِ من يُقْتَدى به من علمائنا، وهو قولُ النَّحْوِيِّين، والعبارةُ عن ذلك بالإدغام[٣] إنما هي مجازٌ واتِّساعٌ لما بَيَّنَّاه[٤].

وأمَّا الواوُ فإنَّه كان يُدْغمها في مثلها إذا سكَنَ ما قبلها، وجملةُ ذلك خمسةُ مواضع[٥]: في الأنعام [١٢٧] ﴿ وَهُو وَلِيُّهُم بِمَا ﴾، وفي الأعراف [١٩٩] ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ ﴾، وفي النَّحْل [٦٣] ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾، وفي الشُّورى [٢٢] ﴿ وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ ﴾، وفي الجُمُعَة [١١] ﴿ مِنَ[٦] ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ ﴾، ولا خلاف عنه في هذه المواضع[٧].

فأمَّا الواوُ منْ « هُوَ » إذا لقيتْ واواً وانضمَّت الهاءُ قبلَها، نحْو قوله [تعالى][٨] ﴿ هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ﴾ [آل عمران: ١٨]، و﴿ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ[٩] ﴾

(١) في ش « وكذلك ».
(٢) في ش « بذلك ».
(٣) في ش « في الإدغام ».
(٤) تنظر هذه المسألة في: التذكرة في القراءات الثمان ١/ ٩٠، التيسير ص ٢٨، إدغام القراء، للشِّيرافي ص ٥ فما بعدها، التبصرة والتذكرة ٢/ ٩٦١ ـ ٩٦٢، جامع البيان ٢/ ٤٢٤، التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٦٨ ـ ١٦٩، شرح المفصل، لابن يعيش ١٠/ ١٤٧، الممتع في التصريف ٢/ ٧٢٠، شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٧٤. ولمزيد من التوضيح والمناقشة ينظر: ظاهرة التماثل عند توالي الأصوات العربية الصامتة، ص ١٠٠ فما بعدها.
(٥) كذا في: الإقناع ١/ ٢٣١، والدر النثير ٢/ ١٠٤، والنشر ١/ ٢٨٢.
(٦) في الأصل « ومن » بواو زائدة.
(٧) يلاحظ في هذه المواضع الخمسة أن موضعين منها سكن ما قبل الواو، أما الثلاثة الأخرى فما قبل الواو متحرك! . ينظر: التيسير ص ٢١، جامع البيان ٢/ ٣٩٧، الإقناع ١/ ٢٣١ فما بعدها، النشر ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤.
(٨) زيادةٌ من ش.
(٩) « معه » ليست في ش.

[البقرة: ٢٤٩]، و[1] ﴿ إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، و ﴿ هُوَ وَمَن يَأْمُرُ ﴾ [النحل: ٧٦]، و ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا[2] ﴾ [النمل: ٤٢]، و ﴿ إِلاَّ هُوَ وَمَا هِيَ ﴾ [المدثر: ٣١]، وشبْهه، وجملةُ ذلك ثلاثةَ عشرَ موضعاً[3] ـ فإنَّ ابنَ مُجاهدٍ وأصحابه كانوا لا يَرَوْن الإدغام في ذلك[4]؛ لأنَّ الواوَ تُخْفَى بإزالة حركتها عنها وتسكينها للإدغام، فَأَشْبَهَتْ بذلك الواوَ الساكنةَ في نحْو قوله [تعالى][5] ﴿ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ﴾[6] [البقرة: ٢٥]، ﴿ و ﴾[7] ﴿ وَٱسْمَعُواْ وَلِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٠٤]، وشبْهه[8] ممَّا إدغامه ممتنعٌ بإجماع؛ لما يلحقُ الواوُ فيه[9] من اختلال مَدِّها الذي هو صيغتُها إذا أُدْغمت.

وكان ابنُ شَنَبُوذ[10]، وغيرُه من أهل الأداء / من أصحاب أبي ٢٤/ب
عبدالرَّحمن، وابن[11] سَعْدان، وأبي شُعَيب، يَرَوْنَ الإدغامَ في ذلك؛ قياساً على الياء المكسور ما قبلها في نحْو قوله ﴿ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾، و ﴿ نُودِيَ

(١) « و » ساقطةٌ من ش.
(٢) بعده في ش « العلم ».
(٣) كذا في: الإقناع ١/ ٢٣٢، والنشر ١/ ٢٨٢. وقد فصَّل القولَ في هذه المواضع المالقيُّ. ينظر: الدر النثير ٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥.
(٤) ذكر السَّخاوي أن ابن مجاهد كان يكره إدغام الواو في نحو ﴿ هُوَ وَمَنْ ﴾، و ﴿ هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾، وعقَّب على ذلك بقوله: « وذلك رأيٌ منه في ظاهر الأمر ». جمال القرَّاء ٢/ ٤٩١. وللمزيد ينظر: إدغام القُرَّاء، للسِّيرافي، ص ٥٨ ـ ٥٩، التذكرة في القراءات الثمان ١/ ٧٥.
(٥) زيادةٌ من ش.
(٦) وردت هذه الآية في مواضع متعددة من القرآن. ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص ٨٢ ـ ٨٦.
(٧) زيادةٌ يقتضيها السياق.
(٨) في ش « وما أشبهه ».
(٩) في الأصل « فيها ».
(١٠) « وكان ابن شنبوذ » ساقطةٌ من ش.
(١١) في الأصل « بن ».

يَٰمُوسَىٰٓ ﴾، إذْ لا فَرْقَ بينهما[١]، وقد قدَّمنا[٢] أنَّ أصلَ الياء في الموضعين المذكورين الحركةُ، وكذلك أصلُ الواو من « هُوَ »، فتسكينُها للإدغام عارضٌ، فَقَوِيَ إدغامُها لذلك[٣].

وضَعُفَ الإدغام في ﴿ ءَامَنُواْ ﴾ وبابه[٤]؛ لكون الواو فيه ساكنةً على كلِّ حال، ولا أصلَ لها في الحركة رأساً، على أنَّ محمد بن سَعْدان، ومحمد بن عُمَر الرُّومي، وأبا عبدالرَّحمن، وابنَ جُبَير[٥]، قد[٦] رَوَوا عن اليزيديِّ، عن أبي عمرو الإدغامَ في ذلك نصّاً، وبه قرأتُ، وبه آخذ[٧].

قال أبو عمرو: فهذه أصولُ أبي عمرو في إدغام[٨] المثلين والمتقاربين اللَّذَين يلتقيان في كلمةٍ وفي كلمتين وهما مُتَحَرِّكان، قد ذكرناها[٩] مشروحةً، وبَيَّنَّاها مُفَصَّلةً، وَدَلَلْنا على جَلِيِّها وخَفِيِّها، ونَبَّهْنا على مشهورها وشاذِّها، وأتْبَعْنا ذلك أطرافاً من العِلَل، ونُكَتاً[١٠] من المعاني، وَعَرَّفنا بما عليه العملُ وبه الأخذُ مما يُخْتَلَفُ فيه، وقَصَدْنا في ذلك كلِّه طريقَ الإيجاز، وَسَلَكْنا فيه وَجْهَ الاختصار؛ لِيَقْرُبَ على مُتَحَفِّظِهِ، وَيَخِفَّ على مُلْتَمِسِهِ، وبالله التَّوفيق.

---

(١) في ش « بين ذلك ».

(٢) ينظر: ص ١٣١ من هذا الكتاب.

(٣) تنظر هذه المسألة في: إدغام القرَّاء، للسِّيرافي، ص ٦٠، التذكرة في القراءات الثمان ١/ ٧٦، التيسير، ص ٢١، الإقناع ١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣، النشر، ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

(٤) في الأصل « ويايه »، سَهْوٌ من الناسخ.

(٥) في ش « أحمد بن جبير ».

(٦) « قد » ساقطةٌ من ش.

(٧) تنظر هذه المسألة في: جامع البيان ٢/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦، الإقناع ١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣، النشر ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

(٨) في الأصل « أصول »، وَهْمٌ من الناسخ، وفي ش « الإدغام »، ولعلَّ الصَّوابَ ما أثبتُّ.

(٩) في الأصل « ذكرتها ».

(١٠) في الأصل « نكثاً »، تصحيف، وفي ش « نصيباً »، تحريف، ولعلَّ الصَّوابَ ما أثبتُّ. والنُّكَتُ: جمع نُكْتَة، وهي الفكرةُ اللطيفةُ المؤثِّرة في النفس، أو المسألةُ العلميَّةُ الدقيقة، يُتوصَّل إليها بِدِقَّةٍ وتمعُّن. المعجم الوسيط ٢/ ٩٥٩ (نكت).

فَصْلٌ

قال أبو عمرو: فإن سألك[١] سائل فقال: أليس ما ذكرتَهُ من الإدغام عن أبي عمرو هُو[٢] من رواية اليزيديِّ عنه، فما بالُ اليزيديِّ كان يأخذ بغيره، إلاَّ ما كان ساكناً خاصَّةً فكان يُدْغمُه ويأخذ [فيه][٣] به؟

قُلْتُ[٤] لمن سأل عن ذلك: قد كان اليزيديُّ يأخذ / بذلك[٥] على من ١/٢٥
أنْعَمَ النَّظرَ في العربية، وتفرَّسَ في معرفة مخارج الحروف، وعَلِمَ أحوالَها، وَمَيَّزَ أجناسَها، فأمَّا مَنْ سواهم ممَّن يخفى عنه ذلك، ولا يعرفُه ولا يميِّزُه، فكان[٦] يأخذ عليهم من الإدغام[٧] ما لا يخفى[٨] عليهم حقيقتُه، ولا يَعْزُبُ عنهم معرفتُه، وهو ما كان من المتقاربين ساكنَ الأول، نحْو [قوله][٩] ﴿ وَلَقَد جَّآءَكُمْ ﴾[١٠] [البقرة: ٩٢]، و ﴿ إِذ سَّمِعْتُمُوهُ ﴾ [النور: ١٢، ١٦]، و ﴿ خَبَت زِّدْنَٰهُمْ ﴾ [الإسراء: ٩٧]، و ﴿ أَوْ يَغْلِب فَسَوْفَ ﴾ [النساء: ٧٤]، ﴿ و ﴾[١١] ﴿وَمَن يُرِد ثَّوَابَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وشبْه ذلك ممَّا لا تَفْتَرِقُ فيه الأصولُ، ولا تختلفُ فيه الفروعُ؛ اقتداءً بأبي عمرو في ذلك[١٢]، واتِّباعاً

---

(١) في ش « سأل » .
(٢) في النسختين « وهو »، ولعلَّ الصَّوابَ ما أثبتُّه.
(٣) زيادةٌ من ش .
(٤) في الأصل « فقلت » .
(٥) « بذلك » ساقطةٌ من ش .
(٦) في الأصل « وكان » .
(٧) في ش « بما » .
(٨) في ش « تخفى » .
(٩) زيادةٌ من ش .
(١٠) وردت هذه الآية في موضع آخر من القرآن، في يوسف: ٣٤ .
(١١) زيادةٌ يقتضيها السياق .
(١٢) في الأصل « بذلك » .

لِطُرُقِهِ[١] ومذْهبه، إذْ قَدْ كان[٢] يستعملُ ذلك في الأخذ على أصحابه، ويستعملُه أيضاً في خَاصَّة نفسه، فيقرأ بالوجهين: مَرَّةً بالإدغام، ومَرَّةً بالإظهار، روى[٣] ذلك عنه أبو زيد الأنصاري[٤].

وروى محمد بن شُجَاع[٥]، عن اليزيديِّ عنه[٦]، أنه كان إذا قرأ في الصَّلاة لم يُدْغم، وإذا قرأ في غير الصَّلاة أدْغَم، كَنَحْوِ الرِّواية عنه في الهمْز وترْكه سواء[٧].

وروى علي بن الحسن القرشي[٨]، وغيرُه، عن أبي شُعَيب السُّوسي قال: كان اليزيديُّ قراءته التي كان يُقْرِىءُ بها الناس فيها إدغامُ السَّاكن، وكان

(١) في ش «لطريقه».

(٢) في الأصل «كان قد»، تقديم وتأخير.

(٣) في ش «وروى».

(٤) أبو زيد الأنصاري هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير، من جلّة أصحاب أبي عمرو، ومن أعيان أهل النحو واللغة والشعر، روى القراءة عن المفضل عن عاصم، وعن أبي عمرو بن العلاء وغيرهما، روى القراءة عنه خلف بن هشام البزار، وأبو حاتم السجستاني، وغيرهما، مات سنة ٢١٥ هـ. غاية النهاية ١/ ٣٠٥.

(٥) هو محمد بن شجاع أبو عبدالله البلخي البغدادي، الفقيه الحنفي، عالم صالح مشهور، متكلَّم فيه من جهة اعتقاده، أخذ القراءة عرْضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي عن أبي عمرو، روى عنه القراءة عرْضاً أبو جعفر محمد بن علي القرشي، وروى الحروف عنه سليمان الرقي وغيره، مات سنة ٢٦٤ هـ. غاية النهاية ٢/ ١٥٢.

(٦) «عن اليزيدي عنه» ساقطةٌ من ش.

(٧) ذكر الدَّاني في: جامع البيان ٢/ ٤٢٧، تعقيباً على هذا، وهو أن ذلك لا يعني أنَّ من فعله ـ أي قرأ في الصلاة بالإدغام ـ صلاته غير جائزة، ولكن رغَّب في الإظهار للأخذ بالأكثر، والزيادة في الثواب. وللمزيد ينظر: التذكرة في القراءات الثمان ١/ ٤٢، جمال القرَّاء ٢/ ٤٨٦ فما بعدها.
ولمعرفة مذهب أبي عمرو في الهمزة ينظر: التيسير، ص ٣٦ ـ ٣٧، جامع البيان ٢/ ٥٦٧ فما بعدها، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، د. عبدالصبور شاهين، ص ١٠٨ ـ ١١٢، ١٦٣ ـ ١٧٢.

(٨) في ش «القرسىء» ـ كذا ـ. وعلي بن الحسن القرشي لم أعثر له على ترجمة! ولعل صحة الاسم (علي بن الحسين الرقي) الذي روى القراءة عن أبي شُعيب السُّوسي. تنظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٥٣٤.

له قراءةٌ أخرى بالإدغام الكبير ينسبُها إلى أبي عمرو، وفيها حُجَجُهَا[١]، فدلَّ هذا على أن اليزيديَّ روى المذهبين عن أبي عمرو، وأنه[٢] كان يأخذُ بهما[٣] على حَسَبِ ما كان أبو عمرو يستعملُه[٤]، ويأخذُ به على من[٥] رواه عن أئمَّته، وسَمِعَه من مَشْيَخَتِهِ[٦]، فهذا بَيِّنٌ، وبالله التَّوفيق.

(١) في الأصل « فيها خفاء »، والتَّصْويبُ من نسخة ش، ومن: المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران الأصبهاني، ص ٩١. وقد وردت هذه العبارة في هذا المصدر على النحو التالي: « وروي عن أبي شعيب السُّوسي أنه قال: كان اليزيدي قراءته التي كان يقرأ الناس بها فيها إدغام الساكن، وهي المعروفة التي يقرأون بها، وينسبونها إليه. . . ، وكانت له قراءة أخرى ينسبها إلى أبي عمرو، وفيها حججها، فالمشهور عنه إدغام الحروف الساكنة التي لا يظهرها في حال ».

(٢) في الأصل « أنه » بدون واو، سَهْوٌ من الناسخ.

(٣) في ش « بها ».

(٤) في الأصل « ويستعمله » بواو زائدة، سَهْوٌ من الناسخ.

(٥) في الأصل « ما ».

(٦) في ش « مشائخه »، والمشيخة ـ بفتح الميم وكسرها وسكون الشين وفتح الياء وضمها، أو بفتح الميم وكسر الشين وسكون الياء ـ، والمشائخ: كلاهما جمع لـ « شيخ ». تاج العروس ٧/ ٢٨٦ (شيخ).

وقد ورد مثل هذه العبارة في: المقنع، ص ١، على النحو التالي: « هذا كتابٌ أذكر فيه إن شاء الله ما سمعته من مشيختي، ورويته عن أئمتي . . . ».

فَصْلٌ

واعْلَم أن أبا عمرو كان إذا أدغم الحرف في مثله / أو في[١] مقاربه، وكان ٢٥/ب مرفوعاً أو مخفوضاً، وسواءً سكن ما قبله أو تحرَّك، أشار إلى تلك الحركة في حال الإدغام، وذلك في نحْو قوله [تعالى][٢] ﴿ يَشْفَع عِّندَهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و ﴿ إِلَٰهَه هَّوَىٰهُ ﴾ [الفرقان: ٤٣]، و ﴿ شَهْر رَّمَضَانَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و ﴿ مِن بَعْد ضَّرَّآءَ ﴾ [يونس: ٢١]، و ﴿ عَنْ أَمْر رَّبِّهِمْ ﴾ [الذاريات: ٤٤]، وشبْهه.

فإنْ كان الحرفُ منصوباً لم يُشرْ إلى حركته؛ لخفَّة النَّصْب، وسرعة ظهوره كلِّه إذا أريد ذلك فيه[٣]، نحْو قوله [تعالى][٤] ﴿ قَال رَّبُّكَ ﴾ [البقرة: ٣٠]، و ﴿ ٱلنَّاس سُّكَٰرَىٰ ﴾ [الحج: ٢]، و ﴿ بَعْد تَّوْكِيدِهَا[٥] ﴾ [النحل: ٩١]، وشبْهه.

وكذلك كان لا يُشير إلى حركة الحرف المرفوع والمخفوض إذا كان ميماً ولقيتْ مثلَها أو باءً، أو كان باءً ولقيتْ مثلَها أو ميماً، نحْو قوله [تعالى][٦] ﴿ ءَادَم مِّن رَّبِّهِ ﴾ [البقرة: ٣٧]، و ﴿ مِنَ ٱلْعِلْم مَّا لَم[٧] ﴾ [مريم: ٤٣]، و ﴿ أَعْلَم بِكُمْ ﴾ [الإسراء: ٥٤]، ﴿ و ﴾[٨] ﴿ وَٱلصَّاحِب بِّٱلْجَنبِ ﴾ [النساء: ٣٦]، و ﴿ يُعَذِّب مَّن يَشَآءُ ﴾ [العنكبوت: ٢١]، وذلك من أجْلِ انطباقِ الشَّفتين

---

(١) « في » ساقطةٌ من ش.

(٢) زيادةٌ من ش.

(٣) في ش « ذلك كله فيه ». وتفسير ما ذكره الدَّاني من علة امتناع الإشارة إلى الحركة أنك « لو رُمْتَ النطق ببعضها لحصل النطق بجميعها » الدر النثير ٢/ ١٨٩، أو كما يقول ابن غَلْبون: « لخفة الفتحة، وسرعة ظهور كلِّها بظهور بعضها. . . » التذكرة في القراءات الثمان ١/ ٩٢.

(٤) زيادةٌ من ش.

(٥) في ش « من بعد توكيدها »، وَهْمٌ من الناسخ.

(٦) زيادةٌ من ش.

(٧) في ش « مالك ».

(٨) زيادةٌ يقتضيها السياق.

في هذه المواضع الأربعة، فتعذَّرت الإشارةُ فيها لذلك، نَصَّ على هذا كلِّه عنه اليزيديُّ، كما حدَّثنا أبو الحسن[١]، شيخُنا[٢]، قال: ثنا[٣] عبدالله بن المبارك، قال: ثنا[٤] جعفر بن سُلَيمان، قال: ثنا[٥] أبو شُعَيب، عن اليزيديِّ عنه، وبذلك قرأتُ، وبه آخذ.

قال أبو عمرو: وقد اختلف علماؤُنا من القُرَّاء والنَّحْويِّين في كيفيَّة الإشارة إلى حركة المدْغم، فقال بعضُهم: يكون إيماءً إليها[٦] بالشَّفتين من غير إحداث شيءٍ في جسْم الحرف، فجعلوا ذلك إدغاماً صحيحاً؛ لأن الإيماءَ بالعُضْو لا يكون إلا بعد تسكين الحرف رأساً.

وقال آخرون: حقيقةُ الإشارة في ذلك أن تكون بالحركة إلى الحرف لا بالعُضْو إليها؛ لأن ذلك آكدُ في البيان عن كيفيَّتها / ، فجعلوا ذلك إخفاءً ٢٦/ أ
لا إدغاماً صحيحاً؛ لأن الحرفَ إذا أُشير إليه بحركته لم تَذْهَبْ حركتُه رأساً، بلْ يَضْعُفُ[٧] الصوتُ بها تضْعيفاً لا غير، وهي مع ذلك في زِنَةِ المتحرِّك التَّامِّ الصوت، المُمَطَّط اللَّفظ.

وإلى هذا ذَهَبَ عامَّةُ[٨] أهل الأداء، ابن مُجَاهد وسائر أصحابه: أبي[٩] طاهر بن [أبي][١٠] هاشم، وأبي[١١] بكر الشَّذائي، وأبي القاسم بن

(١) أبو الحسن هو طاهر بن عبدالمنعم بن غَلْبُون، أحدُ شيوخ الدَّاني في القراءات، تقدَّمت ترجمته.
(٢) «شيخنا» ساقطةٌ من ش.
(٣، ٤، ٥) في ش «حدثنا».
(٦) «إليها» ساقطةٌ من ش.
(٧) في ش «يضعَّف»، وأوردها محقِّق كتاب (التحديد في الإتقان والتجويد) كذا: «يُضَعَّفُ» ص ٩٨، ولعلَّ الصَّوابَ ما أثبتُّه ـ كما جاء في نسخة الأصل ـ وللمزيد ينظر: الدر النثير ٢/ ١٩٠.
(٨) في الأصل «ذهب في ذلك عامة . . .».
(٩) في ش «وأبو».
(١٠) زيادةٌ من ش يستقيم بها الكلام، وقد ورد الاسم صحيحاً في مواضع أخرى من هذا الكتاب. ينظر: ص ٧٢، ١٩٥. وينظر: الدر النثير ٢/ ١٩٠.
(١١) في ش «وأبو». وأبو بكر الشذائي هو أحمد بن نصر، تقدمت ترجمته.

أبي بلال[١]، وأبي[٢] الْفَرَج الشَّنَبُوذي، وغيرهم، وهو اختيارُ شيخنا أبي[٣] الفتْح، [وأبي الحسن، وغيرهما.

ولقد كنت في حال قراءتي بالإدغام على شيخنا أبي الفتْح][٤] ـ نَضَّرَ الله وَجْهَه ـ أُشير بالعضو إلى حركة الحرْف المدْغَم فلا يَقْرَعُ سَمْعَه[٥] ـ وكان ضَريراً ـ فَيَرُدُّه عليَّ حتى أُسْمعَه صوتَ الحركة، فَيَسْتَحْسِنُ ذلك ويرضاه، وكان[٦] رُبَّما لَفَظَ لي بذلك كذلك، ووَقَفَني عليه[٧].

قال أبو عمرو: وقد بَقيَ من الإدغام ما جاء[٨] من المتقاربين ساكنَ الأول سكونَ خِلْقَة(*)، أو لِعِلَّةٍ عَرَضَتْ له، ونحْن نُفْرِدُ لمذهبه في ذلك باباً نَشْرَحُه[٩] فيه بأصوله إنْ شاء الله، وبالله التَّوفيق.

---

(١) في ش «وأبو القاسم وأبو بلال»، وَهْمٌ من الناسخ. وأبو القاسم بن أبي بلال هو زيد بن علي، تقدمت ترجمته.

(٢) في ش «أبو». وأبو الفرج الشَّنَبُوذي هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أخذ القراءة عرْضاً عن ابن مجاهد وغيره، مات سنة ٣٣٨هـ. غاية النهاية ٢/ ٥٠.

(٣) في ش «أبو».

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، والتكملة من ش، ومن الدر النثير ١/ ١٩١.

(٥) في ش «فلا يَقْوى أن يسمعه». ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٧٢.

(٦) «وكان» ساقطةٌ من ش.

(٧) تنظر هذه المسألة في: الحجة، لأبي علي الفارسي، ١/ ١٥٨، إعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجَّاج، ١/ ٢١٨ ـ ٢٥٠، جامع البيان ٢/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠، ٣/ ٩٤٩ فما بعدها، المحكم في نقط المصاحف، ص ٤٤، الدر النثير ٢/ ١٩١، التيسير، ص ٢٨ ـ ٢٩، التحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٧١ فما بعدها، الإقناع ١/ ٢٣٦، ٥٠٤ فما بعدها، التذكرة في القراءات الثمان ١/ ٩١ فما بعدها.

(٨) في الأصل «أحرفاً».

(*) السَّاكنُ خِلْقَةً: هو الذي لا تُعْرَفُ حركتُه، وهو ستَّة أصناف ـ وبعض العلماء يجعله أربعة أصناف ـ: دال «قدْ»، وذال «إذْ»، وتاء التأنيث المتصلة بالفعل، ولام «هل» و«بل»، وحروف الهجاء التي في أوائل السور، والنون والتنوين. ينظر: الإقناع: ١/ ٢٣٨، النشر ٢/ ٢. أمَّا السَّاكنُ لِعلَّةٍ عَرَضَت له فهو الذي سكونه عن حركة، وقد أورد كثير من المؤلفين في القراءات هذا النوع تحت عنوان (حروف قَرُبَتْ مخارجُها)، وهو تسعة أصناف: الباء عند الفاء، والباء عند الميم، والثاء عند التاء، والثاء عند الذال، والدال عند الثاء، والذال عند التاء، واللام عند الذال، والراء عند اللام، والفاء عند الباء. ينظر: الإقناع ١/ ٢٦١ فما بعدها، الكشف ١/ ١٤٤ فما بعدها، النشر ٢/ ٨ فما بعدها.

(٩) في الأصل «بشرحه»، تصحيف.